



تلك الرائحة

رب ضارة نافعة. اللغظ الذي اثارته خطوة المجلس الدستوري باعلان تأخر النائب غبريال المرّ في التصريح عن ممتلكاته له على الاقل ايجابية، بل اثنتان. فقد لفت الجمهور الى اننا نعيش في عصر مكافحة الاثراء غير المشروع، وان ثمة هيئة هي المجلس الدستوري لا يغمض لها جفن ما لم تتأكد من تطبيق القوانين التي سنّت لهذا الغرض.

والاكتشافان ايجابيان من دون شك، فالارجح ان الامرين كانا قد فاتنا معظم المواطنين. هكذا، ربما، يعتقد القيمون على الاخلاق العامة ان اللبنانيين سينامون بلا قلق على غدهم بعدما يكونون قد اقتنعوا بأنهم لا يعيشون فقط في كنف دولة القانون والمؤسسات، بل ايضاً في جمهورية حديثة شفافة لا تهتم الا بصون المال العام وابعاء قيم الصدق والامانة فوق اي اعتبار آخر. غير ان المواطنين لن يطمئئوا كثيراً لهذين الاكتشافين. فثمة عائق دون اقتناعهم بالتبشير الاخلاقي - القضائي الرائج، والعائق هو انهم يعرفون.

انهم يعرفون اننا لا نعيش في جمهورية حديثة شفافة، وان دولة القانون لا وجود لها الا في المهرجانات الخطابية والاعراس الوطنية واللافتات المتكاثرة هذا الصيف، وان المؤسسات جميعها معطلة، وليس بسبب الحر. وحتى قبل المعرفة، فان حاسة الشم وحدها كفيلة انباءهم بما هم عليه. فكيف لا يستشعرون تلك الرائحة النتنة التي تفوح من جمهورية فقدت بوصلتها وضيّعت قيمها وتكاد تنسى اسمها؟ تلك الرائحة لم تعد توفّر احداً، فما من "مؤسسة" رسمية الا لقتها، ما من "سلطة" الا اغرقتها.

تلك الرائحة راحت تستفز حتى الذين يدعون في العادة الى الترفع عن رغبة السياسة والسياسيين من اجل الاحتكام الى المبادئ باعتبار ان لا جمهورية من دون مبادئ تنظّمها، مبادئ مثل صون المصلحة العامة وسيادة القانون بفضل قضاء مستقل، ومنع الهدر ومكافحة الفساد بايجاد الآليات القانونية كقانون مكافحة الاثراء غير المشروع، ومراعاة دستورية الحياة العامة باقامة مجلس دستوري يقف فوق الجميع.

وكلها مطالب طرحت من دون كلل لعقود خلت، حتى اذا جاء عهد الطائف اعتقد بعض المطالبين بها ان الجمهورية توشك على ايجاد توازنها. ولكن عبثاً، فقد انتصرت الشكلانية وقضت على روحية الاصلاح، بل صار الخطر ان تفقد المبادئ الجمهورية نفسها صدقيتها، على حد قول احد رواد الاصلاح السابقين الذي بلغ به القرف حداً جعله يردد قبل يومين: فليوقفوا تطبيق القوانين! انهم يبهدلونها، فالقوانين ليست مجرد اشكال ولا ذرائع، وهم ليسوا اهلاً لتطبيقها. هم ليسوا اهلاً، تلك هي المشكلة. وكلهم سيّان، كل من تعاقب على الحكم، وفي جميع مراتبه، منذ نهاية الحرب، واياً تكن ادعاءاتهم بأنهم لا يريدون شيئاً لهم ولعائلتهم قبل ان يغرقوا معها تحت العطاءات والهدايا.

منذ انتهت الحرب، اختبر هذا البلد صيغاً مختلفة واحياناً متعارضة، جرّب تحالف اثرياء الحرب، من قادة ميليشيات وخبراء خوات وسمسرة، مع مقاولين لا يؤمنون الا بالاقتصاد الربيعي، وجرّب الحلف المقدس بين اثرياء السلام الجدد واجهزة الامن، وجرّب المساكنة بين المال والعسكر. لكن تلك الرائحة النتنة لا تزال تفوح، بل تتعاظم وتتعاظم، مضيعة العلل واحدة فوق الاخرى، حتى صرنا



بازاء جمهورية اسمية تقبض عليها عقلية نفعية وتحميها شكلانية قانونية تتسلح بذراع مسلحة. صرنا في جمهورية تغرق كلها في الوسخ، من دون ان ينتبه احد الى عدد الفضائح التي تحصل يومياً على يد المسؤولين وبطانتهم، بل من دون ان يرى احد فضيحة. اي فضيحة؟ اليس القضاء ساهراً والمؤسسات على اهبة الاستعداد للانقراض على المرتكبين؟ لا ليس كذلك، ولا عجب. فحتى تكون امرأة قيصر فوق الشبهات، ومعها اشقاؤه وابناؤه وبناته واصهرته الى ما هناك من ذوي القربى، فيجب ان يكون قيصر معنياً بشرعيته وبتقديم الحساب الى من منحوه الشرعية.

ولكن عندما لا تأتي الشرعية الا من الحماية الخارجية، وعلى الخط العسكري، لماذا يسأل قيصر الصغير عن غير رضا القيصر الاكبر؟ قد لا تكون سوريا مسؤولة عن كل الفضائح التي تحصل، لكنها بالتأكيد من يسمح للفضيحة بأن تمر، ان لم تشترك بها، وهي فوق ذلك من يشجع على التماهي مع نظام قيمى امنى - ريعى ناجح، وان يكن آخر نجاحاته هبوطاً جديداً للعملة الوطنية.

وبعد ذلك، تجد من يقول ان مطلب رفع الهيمنة السورية مطلب فنوي. ولم لا يكون المطلب فنوياً في النهاية؟ في وجه فئة من اللبنانيين لا يتجاوز تعدادها العشرات من المتريعين في السلطة واروقتها، لم لا يكون المطلب "الفنوي" نابعاً من فئة اخرى تشمل كل المتضررين منهم وممن يحميهم، فئة كل الذين لم يعودوا يتحملون تلك الرائحة، ولا حاجة الى استفتاء لتقديرها ب ٩٩،٩٩ في المئة.

سمير قصير



Id-Reference	02-Pr-000522	
Media	(Support)	HC
Title		تلك الرائحة
Subtitle		
Section		
Language		عربي
Source		النهار
Page		١ تنمة ١٢
Date		٢٠٠٢/٩/٢٠
Author		سمير قصير
Co-Author		
Keywords		
	Persons	غبريال مر
	Locations	لبنان - جمهورية
	Dates	
	Themes	لبنان - مجلس دستوري - إثراء غير مشروع - غبريال مر - وصاية سورية - جمهورية لبنانية - دولة قانون مؤسسات - حكم سوري - بشار الأسد - أجهزة أمنية - قضاء مستقل - سيادة قانون - حكام لبنان - هيمنة سورية - اميل لحود سوريا نظام - سلطة - عهد طائف - قادة ميليشيات - نظام أممي
Subject		